



فكر الأستاذ عبد الله كنون في موضوع (الإسلام والديمقراطية)

ذ. عبد الصمد العشاب*

الأستاذ عبد الله كنون أحد اعلام السلفية في المغرب المعاصر، ولد سنة 1908 وتوفاه الله إليه عام 1989، وعاش فيما كتب الله له من عمر، مخلصا للعلم والبحث والكتابة الجادة المفيدة، وقد خلف عددا من الكتب في المناحي التي برز فيها وكانت هي الغالبة عليه في كل ما بحث فيه ونشره:

- تاريخ المغرب والأندلس وأدبهما .
- اللغة العربية ووسائل النهوض بها والمحافظة عليها .
- الأدب العربي ووسائل تطويره .
- الإسلام والدعوة إليه ورد الشبهات حوله ومناقشة الآراء التي تحاول ربط الإسلام بالمذاهب الوضعية الأخرى ولاسيما المذاهب التي سادت في العالم بعدالحربين الكونيتين.

وعلى الخصوص الديمقراطية والاشتراكية والشيوعية. فقد ظهر من المفكرين المسلمين من حاول ربط الإسلام بأحد هذه المذاهب وتقريبه منها وعقد مقارنة بين مبادئه وأسسه وبينها. فشاع إطلاق مثل هذه العبارات: "الإسلام الديمقراطي، والإسلام الاشتراكي، والشيوعية الإسلامية" بل صار بعض الباحثين يختار نماذج من الصحابة والتابعين ليدلل بهم على أصول للمذهب الشيوعي موجودة في حياة المسلمين. كل هذا ليتقربوا من هذه المذاهب التي فتنت الناس ولكنها فشلت في ابقائهم مفتونين. فلا الشيوعية استطاعت الصمود، ولا الاشتراكية طبقت منهج العدل ولبت طموحات الأفراد والجماعات ولا الديمقراطية ساوت بين الطبقات وعملت على محو الفروق.

من هنا فأن الإسلام لا يمكن أن يقارن بأي مذهب ايديولوجي أيا كان لأنه دين سماوي متكامل لا يتجزأ. وقد عني الأستاذ عبد الله كنون كغيره من العلماء المنافحين عن شريعة الإسلام بالحديث عن الديمقراطية كمذهب و يردها إلى أصولها اليونانية وبتحليل مضامينها كنظام من أنظمة الحكم التي تأخذ بها بعض الشعوب، ولكنها لا يمكن أن تكون مقارنة بالإسلام لأن الإسلام كل لا يتجزأ.

ويعد الأستاذ كنون مقارنة بعض الكتاب بما في الإسلام من مظاهر الديمقراطية إهانة للإسلام فيقول: "... وكذلك نظام الحكم في الإسلام يجب على كتابنا ألا يهينوه بمحاولة تنظيره بهذه الديمقراطية الكاذبة، هذه البطن المنهومة التي لا يكسر جوعتها حلال ولا حرام، هذه المحكمة التي لا ضمير لها إلا الرشوة والتزوير ولا قانون إلا الميز والمحاباة. (1) فأين منها المساواة التي جاء بها الإسلام في قوله تعالى: "يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم (2)" ... وإذا كان الإسلام كما هو دين فوق الأديان فمدنيته فوق المدنيات ومع الأسف فأن كتاب هذه المدنية لم يكتب منه ولا فصل واحد. لقد كلف كتاب المسلمين بمحاولة البحث عن أوجه الوفاق بين الإسلام وبين نظم الحكم والديمقراطية الغربية بالخصوص... فكم

إن الإسلام أجل وأرفع مما يدعون ويحكمون ولن يذوب في الديمقراطية ولا في الاشتراكية ولا في أية ايديولوجية أخرى وستظل هذه المذاهب تتأرجح بين الدعاية البراقة والتجربة الفاشلة والإسلام هو الإسلام بمبادئه الخالدة وتعاليمه السامية

أشار كتابنا أيضا بموافقة الإسلام لها وجريانه على سنتها. وكم قارنوا بينها وطبقوا جزئيات ليقولوا أنهما توأمان لا يختلف فيهما إثنان" (3).

كان دعاة الإسلام في أول هذا القرن يدافعون عن الشريعة ويحاولون عقد مقارنة بينها وبين المدنية الحديثة ويتجشمون على ذلك مشاق المقارنات والموافقات، وقد اتضح هذا في ردود علماء المسلمين على الطاعنين في الدين. ولكن المواقع الآن قد تغيرت فعلى كتاب هذا الجيل كما يقول الأستاذ كنون (... أن يعرفوا مهمتهم وأن يفرقوا بين الجوهر والأعراض والدرر والأصداف. وأن يقوموا بهذا الدين الحنيف بالدعوة اللازمة ويشيدوا بأغراضه السامية ومثله العليا ويفهموا العالم أن مدنيته هي مدنية المبادئ الفاضلة والقيم العليا والنزوع بالنوع الإنساني إلى الكمال النفسي والخلقي وإهدار الفوارق الجنسيةوالعنصرية وإيثارالخير العام علىالمصلحة الخاصة)(4).

لقد تحدث الأستاذ عبد الله كنون عن الديمقراطية الغربية في عدد من أبحاثه من منطلق أنها ايديولوجية انتشرت عقب انتصار الحلفاء على النازية في الحرب العالمية الثانية. وأوضح أنها ديمقراطية للاستهلاك. وطغيان أنانية الأقوياء على الشعوب المستضعفة فإذا كانت ملايين الأعناق قد فقدت حياتها قربانا لهذه الديمقراطية كي تسعد بها الشعوب ويعيش الناس في أمن وسلام، فان النتيجة التي أسفرت عنها تلك الملاحم البشرية هي بروز قوة عملاقة تستخدم الضعفاء لمصالحها السياسية ونزواتها وأنانيتها.

الغرب يدعو إلى الديمقراطية ولكن ليسخرها لمصالحه على حساب الشعوب الضعيفة(... **فالديمقراطية اسم خلاب فيه جاذبية وله سر تهفو إليه النفوس.** لقد خدمته الدعاية ابان الحرب حتى جعلته هوى كل نفس ومطلب كل الشعوب. **هي فكرة عالية) وهي بضاعة رابحة ولكنها لا تصدر للخارج كما قال غلادستون: "الديمقراطية موجودة والديمقراطيون معدومون"** (5)

ويدلل الأستاذ عبد الله كنون بعد هذا الكلام على مطابقته لواقع الحال بعرض لونين من الديمقراطية التي تنهجها الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الشعوب. الأول وهو مثال من واقع كان موجودا ومعروفا: الامتناع عن فرض العقوبات على حكومة جنوب إفريقيا العنصرية. بحجة أن حكومة جنوب إفريقيا هددت بعدم شراء القمح الأمريكي إذا طبقت أمريكا العقوبات عليها وهو تهديد شبهه الأستاذ كنون بقول جرير للفرزدق:

زعم الفرزدق أن سيقتل مربعا

أبشر بطول سلامة يا مربع

فهل كساد القمح الأمريكي سيكون على يد حكومة بريتوريا الرجعية. إنها مبارزة بين الفيل والنملة. واللون الثاني هو الذي تنهجه نفس هذه الدولة الديمقراطية ضد العرب الفلسطينيين. وهو موقف المناصرة والدعم **وسكوت الديمقراطيين في الكنغرس عن ذلك التنكيل والتقتيل والتشرد الذي تمارسه اسرائيل على الفلسطينيين وتعترض أمريكا في مجلس الأمن على كل مشروع يدعو إلى إنصاف الفلسطينيين وعودتهم إلى بلادهم.** ويتساءل الأستاذ كنون بعد هذا "أفلا يحق لنا أن نقول إن

إن أعظم سبب في اضطراب الأحوال السياسية في بلاد المسلمين هو إبعاد علماء الإسلام عن حوزة الحكم ممارسة ومشاورة، فمن ذلك صارت سياسة الحكومات الإسلامية تابعة لسياسة الأجانب

الديمقراطية عند هؤلاء مغالطة مفضوحة ومقولة مزيفة". وهو نفس التساؤل في مقال آخر تحدث فيه عن الديمقراطية "... بمعناها المطابق الذي هو حكم الشعب. إذا كانت هناك حاكمية لغيرالله - نظام قديم كان في وقت ما أصلح الأنظمة لكنه أصبح الآن مغالطة مدخولة لما يلابسها من احتراف وانحراف في البلاد التي هي قمة الديمقراطية بدليل سيطرة اليهود عليها فإذا أضيف إلى ذلك ما يصحب تصرفات الرؤساء من مجاوزات واستبداد تم الحكم عليها بأنها مقولة خيالية لا حقيقة لها في عالم الواقع" (6)

إن الديمقراطية مذهب سياسي لا أقل ولا أكثر، ويعتبر الأستاذ كنون أنها بذلك أخف المذاهب المستوردة ضررا. ولكن المسلمين خدعوا بها خداعا كبيرا فالدولة التركية "بعد قيام الشبان المسلمين بتأسيس أول حكومة ديمقراطية كما يقولون. فدخلت العناصر المناوئة للإسلام في الحكم وتمكنت من تقويض كيانه وغمر مثله العليا وأخلاقياته السامية بمبادئ الغرب وأفكاره الهدامة ثم أطاحت بعد ذلك بالخلافة الإسلامية فتمزق شمل المسلمين وصارت تركيا دولة صغيرة من الصنف الثالث وقامت في كل بلد إسلامي كان خاضعا لها حكومة من نفس الطراز اعتقادا بأن ذلك هو المثل الأعلى للحكم وأن أوربا ما تقدمت إلا بحكوماتها الديمقراطية المنبثقة من الشعب على ما يزعمو ن ولم يفكر أحد في إصلاح الفساد ورأب الصدع الذي أتي منه المسلمون وأن السيادة إنما تكون من الأصالة، والتفوق لا يكون بالتقليد" (7).

وفي هذا الصدد يذكر الأستاذ كنون أن التبعية التي انساق المسلمون في حبلها بعد الحرب العالمية الأولى قد أدتهم إلى الأخذ بنظام الحكم الديمقراطي النيابي وهو النظام الذي ساد آنذاك في بلاد الغرب واعتباره أفضل أنواع الحكم على الإطلاق (... ومن تلطف منهم كساه حلة الإسلام وزعم أنه الشورى التي أمر بها القرآن. فكم سمعنا عن ديمقراطية الإسلام، والإسلام الديمقراطي، وغير ذلك من التعبيرات الفارغة حتى إذا مال ظل الديمقراطية وخفق نجم الاشتراكية بدأت نغمة الاشتراكية في الإسلام والحكم الاشتراكي ومقارنته بحكم الخلفاء الراشدين تتردد في كل الآذان، هذا في الشعوب الإسلامية التي يكون حكامها في حاجة إلى تملق عواطفها الدينية وأما التي فترت حماستها للدين فإن حكامها يكشفون القناع عن وجوههم ويعلنون أن الدين لم يبق مقوما من المقومات التي تكون وحدة الأمة ولا مؤشرا من المؤشرات الفعالة في روحها القومي" (8)

"إن الإسلام أجل وأرفع مما يدعون ويحكمون ولن يذوب في الديمقراطية ولا في الاشتراكيةولا في أية ايديولوجية أخرى وستظل هذه المذاهب تتأرجح بين الدعاية البراقة والتجربة الفاشلة والإسلام هو الإسلام بمبادئه الخالدة وتعاليمه السامية وعدم اندفاعه في يمين ولا يسار رعاية للمصلحة العامة وقياما بدور الريادة التي جعلها الله لمعتنقيه"(9)

لماذا كانت هذه الأنظمة غير صالحة؟ لأنها في ميدان المقارنة بينها وبين الإسلام يقول الأستاذ كنون (... **إنها لا تقيم ميزان العدل ولا تخطط لسعادة المجتمع وإن زعمت أنها شعبية ديمقراطية تستمد سلطتها من المواطنين الذين تحكمهم، فهي تستخدم هذه السلطة في تدعيم نفوذ**

ولما صار أمر الأمة إلى يد الغوغاء من عامة الشعب أصبح الجهال والانتهازيون يصرفون شؤون الشعب ويشرفون على مقدرات الأمة فلم تنزل من درك إلى درك حتى صارت إلى ما هي عليه الآن

الأحزاب التي تحكم باسمها وتطبيق برامج مخالفة. وبقية المواطنين الأحرار لا يرضون على هؤلاء ولا أولئك فالكلمة الفصل في حكومات أكثر الدول القائمة أنها نقضت العقد الاجتماعي المبرم بينها وبين شعوبها حسبما تقتضي نظرية الحكم الديمقراطي والمبني على رعاية مصالح الأفراد والجماعات والحفاظ على حريتها)(10).

ويقول الأستاذ كنون بعد ذلك "... ولا شك أن ما تعانيه الشعوب الإسلامية من تمزق وانفصام وعدم استقامة أمورها على نهج لاحب من اليقظة والتحرر والسيادة إنما هو نتيجة هذا التقليد الأعمى والتبعية المفروضة عليها من لدن الزعماء والحكام الذين ملأ قلوبهم الايمان بالأجانب والمذاهب المستوردة من الخارج فتبنوها من غير تفكير في عدم ملاءمتها لشعوبهم والتفكك الذي أحدثته في صفوف الأمة ونزع الثقة من قادتها" (11)

ويتطرق الأستاذ كنون لموضوع آخر له صلة وثيقة بالحديث عن نظام الحكم في الإسلام وهو ما يروجه دعاة التغريب من أن السياسة شيء والدين شيء آخر، وبناء على هذا التصور أبعد علماء الإسلام عن ممارسة الحكم لأنهم فقهاء وعلماء ولا شأن لهم بالسياسة والحكم. يقول في مقال له بعنوان: "السياسة في الإسلام أصل" (إن السياسة في الإسلام أصل تنبني عليه سائر أحكامه وهو أمر مما تميز به عن الأديان الأخرى. فإن النبي صلى الله عليه وسلم كان نبيا وكان رئيس دولة. ولم يكن كذلك موسى ولا عيسى وأمره الله عز وجل وهو نبي يوحى إليه بمشاورة أصحابه في قوله (وشاورهم في الأمر) (12) وقال تعالى مخبرا عن حال المسلمين في تدبير شؤونهم (وأمرهم شورى بينهم) (13)

ثم يقول أيضا: (إن أعظم سبب في اضطراب الأحوال السياسية في بلاد المسلمين هو إبعاد علماء الإسلام عن حوزة الحكم ممارسة ومشاورة، فمن ذلك صارت سياسة الحكومات الإسلامية تابعة لسياسة الأجانب ودخلت الربويات وما إليها اقتصاد المسلمين وانهار المجتمع الإسلامي تربويا وأخلاقيا وظهر التمرد على الشعائر والانتهاك للحرمات في سلوك الجيل الجديد من أبناء المسلمين وتصرفاته" (14).

إن الأستاذ كنون وهو يدافع عن الإسلام ونظام حكمه المتميز ينفي عنه أن يكون دينا منغلقا فلا يلزم من معارضة الإسلام للمذاهب الجديدة أنه دين منغلق لأن تلك المذاهب ليست هي كل الأفكار الإنسانية والمناهج الحياتية حتى تكون معارضتها معارضة للتطور وسدا للباب في وجه التجدد والانفتاح لأن القول بهذا (أي الإنغلاق) يلزم تلك المذاهب أيضا لا سيما وفيها ما لا يقبل وجودا لغيره معه (15).

ويؤكد الأستاذ كنون أن الإسلام أخذ في الانتشار وأن في العالم الإسلامي اليوم مدا كبيرا وقوة شعبية هائلة تقول بالرجوع إلى الإسلام من جديد ويضرب المثل بمقاومة الشيوعية في اندونيسيا وردود الفعل القوية ضد العلمانية في تركيا وهذا الوضع إن دل على شيء فإنما يدل على أن الإسلام قوة لا تقهر وأن كل المخططات التي وضعت للقضاء عليه قد ذهبت أدراج الرياح وظهر خبيئها للعيان. (16)

وعندما يعود الأستاذ كنون إلى مناقشة المذهب الديمقراطي يقرر أن المبدأ الأساسي الذي يقوم عليه هذا المذهب هو أن الشعب مصدر السلطات بجميع أنواعها من تشريعية وقضائية وتنفيذية. وأول ما يصدم هذا المبدأ بما

تقرر في الشرع الإسلامي من أنه لا حكم إلا لله فالمشرع في جميع الأحوال هو الله عز وجل على لسان رسوله المبلغ عنه كما في الآية الكريمة (إن الحكم إلا لله) (17).

واشتمل القرآن والسنة على أصول الأحكام وقواعد التشريع وما لم يذكر فيها بالنص يوخذ بطريق القياس على ما ذكره القرآن (وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم فأن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تومنون بالله واليوم الآخر) (18)، فأمر بالرد إلى الله والرسول أي الكتاب والسنة وما استنبط منهما من أحكام النص أو لقياس ولم يقل فردوه إلى الشعب فالشعب لا يعتبر مصدر تشريع في الأحكام (19) والشعب لا يعني الأغلبية ومسألة الإجماع في أصول الفقه الإسلامي ليست هي الإجماع الشعبي فالإجماع الذي هو أحد أدلة التشريع في الإسلام لا يعني كذلك الإجماع الشعبي لكونه لا تتحقق به المصلحة الحقيقية. لأن عامة الشعب إنما تتبع الهوى وما يخف على النفس من دواعي الباطل فحكم الأكثرية العددية فيه ملغى ولكنه معوض بأكثرية نوعية إذا أمكن اتفاقهم ولا سيما في قضية الحكم والسياسة. (20)

ولما صار أمر الأمة إلى يد الغوغاء من عامة الشعب أصبح الجهال والانتهازيون يصرفون شؤون الشعب ويشرفون على مقدرات الأمة فلم تزل تنزل من درك إلى درك حتى صارت إلى ما هي عليه الآن. (21)

إن هذه المذاهب كما يقول الأستاذ كنون إن كانت تصلح لأهلها الذين نشأت فيهم فأنها لا تلائمنا ولا تكون علاجا لما بنا من ضعف وجهل وانحطاط (وأن في الإسلام ما يقاومها وينهض بنا ويقينا من كل استجداء واستعطاء، وإذا كان الاستيراد من هذا القبيل دليلا على التخلف والتبعية وانعدام الأصالة فأنه كما أثبتنا مما يزيدنا بلية فكر وضعف آيمان ويفتت وحدتنا ويفرق كلمتنا وما بعد العيان من بيان. (22)

وبعد، فخير ما نختم به أن المسلمين لا يرضون بغير نظام الحكم الإسلامي المستمد من الكتاب والسنة والقائم على شعور أهل الحل والعقد الذين قرن الله شهادتهم بشهادته وشهادة ملائكته (شهد الله أنه لا إله إلا هو والملائكة وأولوا العلم قائما بالقسط). (23)

المراجع:

1 ـ كتاب مفاهيم اسلامية للأستاذ عبد الله كنون ص 70 الطبعة الثانية دار النجاح ـ الدار البيضاء.
2 ـ الآية 13 من سورة الحجرات.
3 ـ نفس المصدر السابق ص 69.
4 ـ نفس المصدر السابق ص 70.
5 ـ فقرة من مقال الأستاذ عبد الله كنون بعنوان «هذه الديمقراطية فأين الديموقراطيون؟» ضمن كتابه معارك ص 14 مطبعة ديسبريس ـ تطوان.
6 ـ فقرة من مقال له بعنوان الديمقراطية في الميزان ـ جريدة الميثاق عدد 515 بتاريخ 18 أكتوبر 1986.
7 ـ من كتابه اسلام رائد ص 63 الطبعة الثانية ـ المطبعة الملكية بالرباط 1978.
8 ـ من كتابه على درب الإسلام ص 38 دار الثقافة ـ الدار البيضاء 1983.
9 ـ نفس المصدر السابق ص 38.
10 ـ من كتابه الإسلام أهدى ص 103 دار الثقافة ـ الدار البيضاء 1984.
11 ـ نفس المصدر السابق ص 104.
12 ـ الآية 159 من سورة آل عمران.
13 ـ الآية 38 من سورة الشورى.
14 ـ الإسلام أهدى ص 106.
15 ـ اسلام رائد ص 92.
16 ـ نفس المصدر السابق ص 99.
17 ـ الآية 57 من سورة الأنعام.
18 ـ الآية 59 من سورة النساء.
19 ـ اسلام رائد ص 70.
20 ـ نفس المصدر والصفحة.
21 ـ نفس المصدر والصفحة.
22 ـ نفس المصدر ص 68.
23 ـ الآية 18 من سورة آل عمران.

* مدير "مكتبة عبد الله كنون" بطنجة.